

الجريمة المنظمة والأمن الوطني: قراءة وتحليل في مخرجات التهديد.

International organized crime and national security: reading and analyzing the outcomes of the threat

عقة نسيم¹

¹ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، alesyani2024@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/10/15

تاريخ القبول: 2025/09/16

تاريخ الاستلام: 2025/08/01

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تفحص وتحليل أثر الجريمة المنظمة عبر الدولية على مفهوم الأمن بصورة عامة والأمن الوطني بصورة خاصة وذلك بالتمعن في مخرجات نهاية الحرب الباردة وتسارع مسار العولمة، هذا ما وفر البيئة المناسبة لتنامي نشاط هذه المنظمات وتحولها الى فاعل عابر للحدود الوطنية يخترق سيادة الدول القوية والضعيفة منها بطرق سرية وملتوية من خلال تغلغلهم في جميع القطاعات المجتمعية والدولانية. يستعرض المقال الأطروحات والدلائل التي تجعل من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تهديد أمني سياسي، اقتصادي واجتماعي. تتناول الدراسة الجريمة المنظمة وذلك بالتعريف بما تناول طرق عملها من خلال البحث في نشاطاتها و مجمل أعمالها وكذا أرباحها وهذا ما يجعل منها كيانات موازية للدول تزعزع امنها وامن النظام العالمي ككل.

كلمات مفتاحية: الجريمة عبر الدولية، العولمة، الأمن الوطني، الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن المجتمعي، السيادة.

Abstract: This paper aims to examine and analyze the impact of transnational crime on the concept of security in general and national security in particular. It examines the outcomes of the end of the Cold War and the acceleration of globalization. This has created a favorable

environment for the growth of the activity of these organizations and their transformation into transnational actors that violate the sovereignty of both strong and weak states through secret and devious means, penetrating all societal and state sectors. This study will also address the modus operandi of these organizations by examining their overall activities and profits, which makes them entities parallel to states, undermining their security and the security of the global system as a whole. Keywords: transnational crime, globalization, national security, sovereignty

Keywords: transnational crime, globalization, national security, Political security, economic security, social security, sovereignty.

المؤلف المرسل: نسبمة عقة، alesyani2024@gmail.com

مقدمة:

يتعرض الأمن الوطني لتهديدات متنوعة ومعقدة من فاعلين غير الدول وهذا ما طعن في البعد الانطولوجي للنظريات الكلاسيكية للعلاقات الدولية والتي تعتمد على نهج مركزية الدولة والذي يعتبر هذه الأخيرة بمثابة المصدر الوحيد للتهديد والحماية في نفس الوقت. لكن مع نهاية الحرب الباردة وتسارع نمو ظاهرة العولمة وما رافقها من تحولات اقتصادية، تكنولوجية، سياسية، اجتماعية وثقافية جعلت العالم قرية صغيرة بمفهوم «مارشال ماركولهان»، برز فاعلين عبر دوليين جدد روجوا لمسلمة أنطولوجية مغايرة تركز أساسا على النهج المتعدد المراكز. وأصبح هؤلاء الفاعلين بمثابة مصادر تهديد لأمن واستقرار الدول، النظام الدولي والافراد. وتندرج الجريمة عبر الدولية ضمن تلك التهديدات المعقدة التي لطالما تطاولت على المؤسسات الحكومية في جميع دول العالم من خلال نشاطها المتنوع والذي يجمع بين مجموعة من العناصر، من التجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر إلى التأثير على استقرار الأنظمة الاقتصادية والسياسية. وقد تغيرت درجة هذا التهديد وطبيعته في السنوات الأخيرة، بحيث أصبح يمثل مشكلة أكبر للدول ومواطنيها، بل إنه في بعض الحالات يقوض قدرة الحكومات على حماية مواطنيها وحماية نفسها. وأصبح النشاط

المتزايد لهذه المنظمات يثير تساؤلات بخصوص بعض المفاهيم التقليدية والمركزية في حقل العلاقات الدولية مثل مفهوم السيادة وكذا مفهوم الأمن.

سنحاول في هذه الورقة الإجابة على الاشكال التالي: كيف يؤدي تغلغل نشاط الجريمة المنظمة في المؤسسات السياسية والاقتصادية إلى تقويض الأمن القومي للدول وانتهاك سيادتها؟ والإجابة على هذه الإشكالية تحتل الفرضية التالية: تقوض الجريمة المنظمة الأمن القومي بشكل كبير من خلال تسهيل الفساد، وإضعاف مؤسسات الدولة، وتشجيع التهديدات عبر الوطنية، وتعزيز عدم الاستقرار من خلال الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة والعنف. انطلاقاً من هذه الفرضية سيركز المقال على البحث في العلاقة بين متغيري الأمن وفاعلي الاجرام المنظم من خلال التمعن في مخرجات نهاية الحرب الباردة وما تخلله من ثغرات وفوضى في النسق الدولي ساعدت في زيادة نشاط منظمات الاجرام الدولي. سيركز هذا المقال على ثلاثة محاور هي البيئة الدولية لفترة ما بعد الصراع البارد وانعكاسها على تنامي الجريمة المنظمة، العولمة ونشاط هذه التنظيمات الاجرامية وأثرها على الأمن الوطني وسيادة الدول.

أولاً: الجريمة المنظمة عبر الدولية: التعريف و السياق

1: تعريف الجريمة المنظمة:

تجدر الإشارة في البداية الى أن مفهوم الجريمة المنظمة من المفاهيم التي تظل موضع جدل، خاصة بين فقهاء القانون وعلماء الجريمة. وفي محاولتنا التقرب من هذا المفهوم والتعريف به سنعتمد على مقاربتين: المقاربة القانونية -المؤسسية والمقاربة السياسية. أما المقاربة الأولى فتركز على مكونات وبنية واليات عمل هذه المنظمات. وهذا ما يتبين في التعريفات الموالية:

تعرف الجريمة المنظمة في إطار المؤشر العالمي للجريمة المنظمة" بأنها أي نشاط غير قانوني من قبل جماعات أو شبكات تعمل بشكل منسق، باستخدام العنف أو الفساد أو ما يرتبط بذلك من الأنشطة ذات الصلة من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على ميزة مالية أو مادية ويمكن تنفيذ هذه الأنشطة داخل بلد ما أو على نطاق عبر وطني.¹

وعرفت المادة 2من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية(باليرمو) الموقعة في عام 2000، الجريمة المنظمة على أنها "مجموعة منظمة مكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من

الزمن وتعمل بالتنسيق بهدف ارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو المخالفات (...) من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو مادية أخرى".²

يتمتع النص الذي اعتمدته اتفاقية "باليرومو" أعلاه بميزة اقتراح "تعريف" عالمي: فهو يسمح بتوحيد الجرائم الجنائية المتعلقة بالمشاركة في جماعة إجرامية منظمة وغسل الأموال والفساد والاتجار بالأسلحة والبشر.

أما المقاربة السياسية فتركز على الجريمة المنظمة على اعتبارها فاعل يهدد الدول وينافسها من أجل اقتسام السلطة وهذا هو التعريف الذي تقدمت به **سوزان سترانج** بحيث عرفت الجريمة المنظمة على أنها "سلطة غير حكومية تتحدى الدولة، أو تهددها بالحلول محلها"³. وهذا التحدي قد يكون نتيجة مباشرة للسلطة العلائقية، أو نتيجة غير مباشرة للسلطة الهيكلية (السلطة البنوية).

ومن هذا المنظور فإن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تشير إلى شبكة من المافيا التي تعمل لخدمة أهداف غير مشروعة مشتركة. ومثل هذا المفهوم يفتح الباب أمام احتمال وجود مؤامرة عالمية. وقد وصفت "كلير ستييرلينغ"، الصحفية الاستقصائية المعروفة بكتابها في الثمانينيات عن الشبكات الإرهابية العالمية في التسعينيات من وصف قمم مافيوية من نوع مجموعة الستة (G6) أو ما سمته "بالشبكة العالمية للمافيا الدولية" **Worldwide Mafia International**، يتألف من أمريكيين وكولومبيين وإيطاليين ويابانيين وصينيين من هونغ كونغ وروس، يرغبون في تقاسم الأسواق ووضع العالم تحت سيطرتهم⁴، وقد انتشرت هذه الفكرة في العديد من مراكز الفكر المتخصصة في قضايا الأمن وفي بعض الأوساط السياسية الأمريكية، وكذلك بين العديد من الخبراء والصحفيين والباحثين.

وعلى العموم يُنظر إلى المنظمات الإجرامية على أنها شركات متخصصة إلى حد ما، تجمع كل منها بطريقة خاصة بين الأنشطة المشروعة وغير المشروعة. وتختلف الجريمة المنظمة عن الأنواع الأخرى من النشاط الإجرامي في هيكلها وكذلك في اعتمادها على الفساد والعنف الممنهج لتحقيق مستويات عالية من الربح الذي غالبا ما يتم غسله من خلال إعادة الاستثمار في الاقتصاد القانوني.⁵

ويمكن تقسيم هذه الجرائم التي يحركها الربح إلى ثلاث مجموعات: الجرائم المرتكبة بدافع الربح التي تنطوي على تحويلات غير طوعية، مثل الاحتيال؛ والجرائم القائمة على السوق التي تنطوي على إنتاج أو توزيع سلع أو خدمات غير مشروعة من أجل الربح، مثل الاتجار بالمخدرات؛ والجرائم التجارية التي تنطوي على

إنتاج أو توزيع غير مشروع لسلع وخدمات مشروعة، مثل تهريب السجائر. وتشكل هذه الأنشطة ضرا جسيما على المجتمع واقتصاد الدولة.

2- أثر مخرجات نهاية الصراع البارد على نشاط المنظمات الاجرامية عبر الدولية:

2-1: تفكك الاتحاد السوفياتي وتحول النظام الاقتصادي:

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي شهد الاقتصاد الروسي واقتصاد الدول المنضوية تحته اضطراباً كبيراً، حيث تم التخلي عن المؤسسات والممارسات المألوفة لصالح مؤسسات وممارسات جديدة سيستغرق تنفيذها وقت طويل، وأفسح المألوف المجال للجديد، والمتوقع لغير المتوقع، واعتُبرت المعايير والأعراف السلوكية القائمة فجأةً عتيقة الطراز وغير مناسبة في وقت لم تكن فيه المعايير والأعراف الجديدة قد ترسخت بعد. كما شهدت المنطقة أيضاً فتحاً غير مسبوق للحدود، وجهوداً لتشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار في الدولة الروسية الجديدة ومجموعة الدول المستقلة. وكان لكلٍ من هذه التطورات آثارٌ بالغة على نمو الجريمة المنظمة. فعادة ما تفتقر الدول التي تمر بمرحلة انتقالية إلى القدرة على فرض نفس درجة النظام على السكان التي حققها النظام القديم. ففي فترات الاضطرابات، تختفي العديد من القيود المعتادة على سلوك المواطنين، أو على الأقل تضعف بشدة. وكما جادل دوركهام، فإن معظم المجتمعات تمتلك آليات تنظيمية لكبح السلوك الإجرامي من خلال العقوبات الرسمية والأعراف الاجتماعية، "ولكن عندما يضطرب المجتمع بسبب أزمة مؤلمة أو تحولات إيجابية ولكنها مفاجئة"، فإنه يُصبح عاجزاً عن فرض ضبط النفس - مؤقتاً على الأقل.⁶

استغلت الجماعات الاجرامية الظروف المواتية في هذه الدول لاستثمار أرباحها غير المشروعة في الاقتصاد القانوني، وبهذه الطريقة، غسل الأموال والقيام بمزيد من الأنشطة غير المشروعة. وتمكنت بدورها العصابات الإجرامية من مختلف الجنسيات من خارج هذه المنطقة من اغتنام الفرصة للاختراق في أوائل التسعينيات، وتنشط اليوم في أوروبا الوسطى والشرقية جماعات إجرامية من البلدان العربية وإفريقيا وآسيا. يعتبر الاتجار بالمخدرات والدعارة والمقننات الفنية والسيارات المسروقة والأسلحة من أنواع الجريمة المنظمة النموذجية في المنطقة المعنية والتي تشارك فيها عادةً الجماعات الإجرامية المحلية والأجنبية⁷. وبهذا أصبحت منطقة عبور جديدة للمخدرات (بولونيا والمجر) وهذا بفضل تطور أنظمة النقل الحديثة بالطرق والسكك الحديدية ونظام قناة الدانوب-الراين، مما سهل لمهربي الهيروين بنقل بضائعهم غير المشروعة إلى الغرب، ولا تزال المخدرات من أمريكا اللاتينية وتركيا تُهرَّب عبر المجر.

وبدورها تعاني منطقة آسيا الوسطى من مشكلة الأنشطة الإجرامية المنظمة وعانت طاجيكستان أكثر من غيرها من تجارة المخدرات وتبلغ قيمة المخدرات المهربة عبرها 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد⁸. والسبب في ذلك حدودها الطويلة مع أفغانستان.

تشير تقارير المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) إلى أنه منذ انخيار الاتحاد السوفياتي تضاعفت الأعمال الإجرامية بالمنطقة والتي مست مختلف الأنشطة المنظمة مثل المتاجرة في المخدرات، الأسلحة والجنس الخ. وقد أثبتت الإحصائيات التي قدمها المركز الدولي للبحوث والدراسات السوسيولوجية والجنائية إن ظاهرة الجريمة المنظمة قد انتشرت بصفة مفرزة وقد بلغت في نهاية 1991 ما بين (3500) و(4000) منظمة إجرامية تنشط عبر أقاليم ودول الاتحاد الروسي⁹، وهو بذلك يناظر هيمنة المنظمات الإجرامية الموجودة بالولايات المتحدة أو تلك الموجودة في إيطاليا.

كما أدى السياق الدولي لما بعد الثنائية القطبية إلى حرمان بعض العصابات من مصادر تمويلها، وهكذا حلت الموارد الإجرامية محل المورد الاستراتيجي الذي كانت تمثله طاعة موسكو أو واشنطن قبل بضع سنوات¹⁰، وهو ما حدث في كل من انغولا وكمبوديا، حيث تحولت يونيتا الى الاتجار بالماس والخمير الحمر الى الاتجار بالأحجار الكريمة والأخشاب.

2-2: تكاثر الدول الهشة وتزايد حدة النزاعات الداخلية:

اتبعت الجريمة المنظمة عبر الوطنية تقليد طويل الأمد يتمثل في استغلال من لا يستطيعون حماية أنفسهم والمتمثلة في المناطق الهشة عالمياً والتي تعاني من ضعف الحكومات وتكرار النزاعات العرقية والإقليمية. يبدو أن الدول النامية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أو التي تعاني من صراعات داخلية هي الأكثر ضعفاً؛ ففي هذه البلدان، "تشكل الجريمة المنظمة تهديداً حقيقياً لتطوير المؤسسات التي خضعت للإصلاح مثل الشرطة والجمارك والقضاء، والتي قد تلجأ إلى ممارسات إجرامية وفسادة، مما يشكل عقبة خطيرة أمام تحقيق مجتمعات مستقرة وأكثر ازدهاراً"¹¹. غالباً ما يكون السياق الثقافي في المناطق النامية موافقاً للغاية لتغلغل الجريمة المنظمة عبر الوطنية: "إذا كانت المجتمع يتغاضى عن العنف، ويعتبر المكاسب الشخصية أكثر أهمية من العدالة، ومستعد لخرق القانون سعياً وراء الثروة والسلطة والرضا الشخصي - فإن المجتمع نفسه سيكون دائماً متقبلاً للمشاريع غير المشروعة"¹². ويترب عن انتشار الدول الهشة مجموعة من العواقب الوخيمة بما في ذلك خلق بيئة خصبة لعدم الاستقرار والصراع والإرهاب وكل أنواع الشبكات

الشريرة؛ والمساهمة في الكوارث الإنسانية والفقر والمجاعة والأمراض وتدفقات اللاجئين؛ وتشجيع انتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية. على الرغم من أن هذه القابلية للجريمة المنظمة عبر الوطنية ليست حكرًا على الدول الهشة، إلا أنها بالتأكيد غالبًا ما تكون مواتية.

لقد شهدت ثمانينيات القرن الماضي إدراكًا متزايدًا، ازداد وضوحًا خلال التسعينيات، مفاده أن تنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بضعف العديد من الدول في النظام الدولي. لكن تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة ضعف الدولة ليست جديدة، كما أن الصلة بين الدول الضعيفة والجريمة المنظمة ليست جديدة. فقد سهّل ضعف الدولة الإيطالية في القرن التاسع عشر صعود المافيا في صقلية: فمع عجز الدولة عن توفير الحماية والتحكيم للأعمال التجارية، تطورت المافيا لملء الفراغ.¹³

وخلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، كان ضعف الدولة الكولومبية واقتارها إلى السيطرة على الأراضي الخاضعة لولايتها القضائية عاملاً رئيسيًا في تفسير صعود كولومبيا كمقر رئيسي لصناعة الكوكايين في أمريكا الجنوبية. فقد منح ضعف الدولة منظمات تهريب المخدرات الكولومبية ميزة نسبية على نظيراتها في بيرو وبوليفيا.

أما فيما يتعلق بمناطق النزاع، يبدو أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية "تزدهر في فوضى الحرب"، حيث ترتبط مواقع التمردات العنيفة بمواقع الحكومات غير الشرعية والأنشطة الإجرامية. وغالبًا ما تكون في دول منهارة أو متفجرة أو "ثقوب سوداء"، "تفككت السلطة المركزية إلى حد ما في مواجهة أمراء الحرب المحليين أو الجماعات العرقية أو عصابات الجريمة أو الجماعات الإرهابية."¹⁴ وبالفعل، تؤكد بيانات مؤشر الجريمة المنظمة لسنة 2023 هذه المفاهيم، فالعديد من البلدان الأكثر تضررًا من الجرائم بما فيها العراق أفغانستان، ميانمار، إثيوبيا وأخيرًا أوكرانيا تتخبط في العقود الأخيرة في النزاعات وانعدام الاستقرار.

في الواقع، يرتبط انتشار جميع أشكال العنف العالمي المخصص بفراغ في السلطة الدولية فقد قللت الدول الغربية بعد الصراع البارد من نفوذها ووضعت حدا للمساعدات التي كانت تقدمها لدعم الأنظمة الهشة مما فتح الباب أمام الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي "تتغذى بشكل طفيف من الحكومات التي تفشل في توفير الاحتياجات الأساسية والخدمات الاجتماعية أو في بسط سلطتها الشرعية على كامل أراضيها السيادية".¹⁵ تبحث العناصر الإجرامية عن أنظمة سياسية يسهل التلاعب بها لتوفير ملاذات آمنة، والتي تجمع بين الفساد الرسمي والظروف الاقتصادية غير المواتية؛ والمؤسسات المالية غير

الشفافة؛ والحدود الوطنية غير المحمية بشكل جيد؛ والقوانين الوطنية غير المعدة بشكل مناسب، وغير المطبقة وغير المحترمة¹⁶. عندما تنهار الحكومة، تكون الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية عادةً جاهزة لاستغلال الفرص المتاحة. وهكذا، فإن أحد المحفزات الرئيسية للتهديد العالمي قد انتقل بشكل متناقض من قوة أعداء الحرب الباردة إلى ضعف الدول بعد الحرب الباردة.

2-3: تسارع التحول التكنولوجي:

ساهم التحول التكنولوجي في تسهيل قدرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على توسيع نطاق عملياتها الجغرافية ونطاق السلع والخدمات المنقولة (والتي لم تكن متوفرة في السابق). فظهور أشكال اتصال فورية وعالمية وأمانونة هو الأساس لانتشار الشبكات الإجرامية العالمية التي توجد في وقت واحد في عدة بلدان". وما زاد من حدة هذا التأثير التكنولوجي هو بطء تكيف أجهزة إنفاذ القانون مع الاتجاهات المتغيرة وسرعة تكيف المجرمين عبر الوطنيين مع التكنولوجيات الناشئة واستخدامهم الذكي لها. وأصبح المجرمون عبر الوطنيون يمتلكون قدرة أكبر بكثير على الاستفادة بسرعة من التغيرات التكنولوجية مقارنة بالحكومات الوطنية.

فقد أدى ظهور خدمات المراسلة المشفرة مثل Signal وTelegram وWhatsApp إلى تسهيل اتصالات الجماعات الإجرامية المنظمة سراً، مما سمح للمجرمين العمل بطريقة أكثر سرية والتهرب من مراقبة أجهزة إنفاذ القانون، وبرز بذلك مفهوم الجريمة السيبرانية.

كما أتاح الويب وأسواقه المظلمة مثل (Silk Road وAlphaBay) بيع السلع والخدمات غير القانونية، بدءاً من المخدرات والأسلحة وصولاً إلى البيانات المسروقة والقتلة المأجورين. وقد سهّل استخدام العملات المشفرة مثل (Bitcoin وMonero) إجراء المعاملات المجهولة، مما يجعل من الصعب تتبع تدفقات الأموال. بالإضافة إلى هذا تلجأ الجماعات الإجرامية المنظمة بشكل متزايد إلى استخدام أدوات وتقنيات القرصنة للوصول إلى المعلومات الحساسة وسرقة البيانات وابتزاز الأموال (برامج الفدية). وقد استهدفت هجمات الفدية البارزة الشركات الكبرى والمستشفيات وحتى الوكالات الحكومية. ففي نوفمبر 2022 انهارت شركة "FTX الأمريكية وهي واحدة من أكبر شركة منصات تبادل العملات المشفرة، بعد اعتقال رئيسها التنفيذي واتهامه بالتداول من الداخل وغسل الأموال، مما تسبب في أضرار تزيد قيمتها عن 11 مليار دولار للمستهلكين وجعل مستقبل العملات الرقمية مهدد وغير مؤكد¹⁷.

ثانياً: العولمة ونشاط الجريمة المنظمة العابرة للدول

لقد أصبح العمل عبر الحدود الوطنية في السوق العالمية الجديدة سمة مركزية للشركات الحديثة شجع الكثيرين في قطاع الشركات على تبني مفهوم "عالم بلا حدود" لا صلة فيه للسيادة بالموضوع¹⁸، ومع ذلك، فإن الجانب الأكثر خطورة للعولمة هو أن التطورات ذاتها التي تسهل نقل البضائع والأشخاص والأموال عبر الاقتصاد العالمي تسهل نقل المخدرات والأسلحة والأجانب غير الشرعيين، والحركة السريعة لـ "الأموال القدرة" والقنلة المتعاقدين والمواد المهربة من جميع الأنواع، بما في ذلك المواد النووية. والواقع أن كل بُعد من أبعاد العولمة المختلفة (حرية تنقل الأشخاص، السلع، الأموال ...) لم يشجع أو يبلور ظهور منظمات الجريمة المنظمة فحسب، بل سهّل أيضاً أنشطتها الواسعة والخبيثة وما يصاحبها من ظهور أسواق السوداء. وحولها من ظاهرة محلية إلى ظاهرة عابرة للحدود الوطنية ومن مشكلة تتعلق بالقانون والنظام إلى تهديد أمني وطني ودولي

فعلى سبيل المثال سهلت العولمة وجود بنية تحتية مالية تربط الدول والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، مثل شركات الوساطة وأسواق الأسهم والعملات ومحافظ الاستثمار، في آلية تبادل عالمية تعمل على مدار الساعة، وتستخدم "ميغابايت من المال"، ولا تخضع لسيطرة الدولة أو الحكومة¹⁹. وقد بدأت هذه البنية التحتية المالية العالمية الجديدة، التي تبنتها الحكومات كمرادف لتعزيز القدرة التنافسية، والتي سهلتها التكنولوجيا، والتي دفعتها جزئياً الزيادة الهائلة في المعاملات والانتقال من اقتصاد الاستثمار إلى اقتصاد المضاربة - ما أسمته "سوزان سترينج" "رأسمالية الكازينو" - في توفير فرص متعددة للنشاط الإجرامي. ويحدث هذا بشكل خاص لأن زيادة حجم الأعمال المالية لم يقابلها تطوير تدابير تنظيمية.

وفي محاولتها التكيف مع مخرجات العولمة سعت المنظمات الإجرامية إلى إعادة هيكلة مؤسساتها الإجرامية استجابة للتغيرات التي طرأت على الأسواق العالمية وتنظيمها. وقد عملت هذه التنظيمات على استبدال الهيكل المركزية، بهيكل لامركزية أكثر مرونة، وتوجهت نحو إنشاء منظمات صغيرة قائمة على تفاهات واتفاقات متبادلة مع إجراءات تشغيل قليلة نسبياً، وتكييفها مع مستجدات السوق الجديدة حتى يتمكنوا من تحقيق أقصى قدر من الأرباح المستمدة من الفرص التجارية الجديدة وتقليل تعرضها لخطر إنفاذ القانون (اعتقال أعضائها ومصادرة أصولها).²⁰

والتزاما بهذه اللامركزية في التنظيم تجري المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية عملياتها التجارية في عدة دول: الدولة الموطن (home state)، حيث يديرون منها عملياتهم، والدولة المضيفة (host state) والتي ينفذون منها جرائمهم أو يبيعون منها منتجاتهم ودولة النقل (transportation state) حيث تسعى الأنشطة الإجرامية إلى ضمان مرور البضائع إلى الدولة المضيفة، ودولة الخدمات (service state) في البلدان التي لها قوانين مصرفية سرية تسمح بتأمين الأرباح²¹، ومن ثمة يتم نسج عملية عبر وطنية حقيقية. وتجدد الإشارة إلى أن بعض الدول تؤدي أدوارًا متعددة في آنٍ واحد. فعلى سبيل المثال، تعد روسيا موطنًا لما يصل إلى 8000 منظمة إجرامية محلية، إلا أنها أيضًا دولة مضيفة للجماعات الإجرامية النيجيرية، ودولة شحن عابر لجماعات تهريب المخدرات من آسيا الوسطى، ودولة خدمة للمنظمات الإجرامية الإيطالية التي تبحث عن طرق آمنة لغسل عائدات الجريمة. وتواجه جنوب أفريقيا وضعًا مشابهًا. فبالإضافة إلى كونها موطنًا للمنظمات الإجرامية المحلية، فهي أيضًا موطن لجماعات نيجيرية وشيشانية وصينية وزائيرية وإيطالية.²²

كما أتاحت العولمة الفرصة للمنظمات الإجرامية لنسج روابط منتظمة بينها، فقد شهدت نهاية تسعينيات القرن الماضي زيادة في التحالفات الاستراتيجية بين المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. فعلى سبيل المثال استفادت "المافيا الروسية" وعصابات الكوكايين في أمريكا الجنوبية، من المزايا النسبية للعملة من خلال الانخراط في صفقات "المخدرات مقابل الأسلحة"، وبدورها تحالفت العصابات الصربية والألبانية على نطاق واسع في عمليات الاتجار بالبشر في البلقان²³. مستغلة بذلك غياب التعاون المجتمعي والحكومي. وسواءً أكانت التحالفات استراتيجية أم تكتيكية، فإنها تُعزز بوضوح قدرة المنظمات الإجرامية على التحايل على جهود الرقابة التي تبذلها الدول ووكالات إنفاذ القانون، وتسهيل تقاسم المخاطر، وتحييد المنافسين المحتملين أو استقطابهم، وتمكين المنظمات الإجرامية من استغلال هوامش الربح التفاضلية في الأسواق المختلفة. كما تُشير إلى أن المنظمات الإجرامية تُشكل خصمًا هائلًا للدول بشكل متزايد. وبذلك تكون العولمة قد حولت مختلف المنظمات الإجرامية إلى شبكة وإلى فاعل موحد على المستوى الكوني، مهددة بذلك الأمن الوطني والعالمي.

إن هذا التحالف بين المنظمات الإجرامية جعلت البعض يتحدث عن "مافيوية دولية" والبعض الآخر عن "نقابة إجرامية" وآخرون على رأسهم "كلير ستيرلغ" عن "سلم مافيو" أو

"paxmafiosa" وهو عبارة عن اتفاق رسمي بين منظمات الجريمة العابرة للحدود الوطنية يربط الكوزانوسترا الأمريكية "casanostira" والصقلية والثالوت الصيني "les triades chinoise" والياكوزا اليابانية "yakoza japonaise"، . وبدورها أشارت «سوزان سترانج» إلى أن انتشار الأسواق غير المشروعة المربحة قد أدى إلى تمركز الجماعات الإجرامية على المستوى الوطني وتوسيع نطاق التفاعلات عبر الوطنية بين المنظمات الإجرامية. والنتيجة هي شكل من أشكال "الدبلوماسية العابرة للحدود الوطنية" بين "المافيات الوطنية" على أساس "المصلحة المشتركة" في استغلال الأسواق غير المشروعة. وقد أدت هذه الدبلوماسية إلى انتشار "الاتفاقيات غير الرسمية" التي تشير إلى وجود "مجتمع دولي فوضوي للمافيا بنفس الطريقة التي يوجد بها مجتمع من الدول".²⁴

الانعكاسات الأمنية للجريمة المنظمة عبر دولية:

1.3 مفهوم الأمن:

عند النظر في تأثير الجريمة العابرة للحدود الوطنية على الأمن بمختلف مستوياته، من الضروري استخدام إطار تعريف أوسع من ذلك الذي تقترحه نظرية العلاقات الدولية التقليدية بزيادة النظرية الواقعية بمختلف تفرعاتها. حيث تبني هذه الأخيرة وجهة نظر هوبزية للعالم، حيث الحياة في الحالة الطبيعية خارج الأراضي السيادية "منعزلة وفقيرة وبغيضة ووحشية وقصيرة"²⁵. كما ادعى هوبز أن "عندما تنتهي السلطة السيادية، تنتهي الجريمة أيضًا. لكن لم يعد منطق ادعاء "هوبز" بأن "الجريمة تتوقف أيضًا" ينطبق على الوضع الدولي في القرن الحادي والعشرين. فقد قضت ثورات النقل والاتصالات في القرنين التاسع عشر والعشرين على هذه الفكرة كون أن الجريمة المنظمة قد تتواجد وتستمر حتى في ظل وجود سلطة سيادية وقد تتخذ أشكالاً مختلفة. علاوة على ذلك، فإن الأمن لم يعد لعبة صفرية كما يسلم بذلك الواقعيين، فالجهود الدبلوماسية للوصول إلى اتفاقيات دولية لمكافحة الجريمة، والقانون الجنائي الدولي، وآليات المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين، هي أيضًا دليل على تراجع مفهوم "السيادة المطلقة" بمفهوم "هوبز" و"جون بودان". وبالتالي يمكن الحديث اليوم عن شكل من أشكال السيادة التعاونية في المجال الدولي.

وفي محاولتهم تجاوز الانتقادات الموجهة للنظرية الواقعية والتكيف مع مستجدات البيئة الدولية لما بعد الصراع البارد، جادل رواد مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية في أوائل التسعينيات، بأن الأمن يجب أن

يُحلل أيضًا من منظورات أخرى ولهذا قاموا بتوسيع مفهوم الأمن ليشمل خمسة قطاعات أساسية القطاع الاقتصادي، المجتمعي السياسي، البيئي والعسكري. ويعتبر بوزان أن حصر مفهوم الأمن على مستوى الدولة وفي المسائل العسكرية فقط أمر غير ممكن وهذا بسبب بروز ظاهرة الاعتماد المتبادل والتي أفرزت مصطلح جديد هو «أمن الجماعات الإنسانية».²⁶

وضمن هذا المنظور تحدد الجريمة المنظمة عبر الدولية كل هذه القطاعات فهي تهديد سياسي باعتبار أنها تستخدم الفساد، تهديد مجتمعي وذلك بالنظر إلى الآثار المدمرة على مستوى أمن الأفراد، كما تهدد أيضا القطاع الاقتصادي بحيث أنها تشوش على النشاطات الرسمية والشرعية كالقطاع التجاري والمالي، وأخيرا تمثل الجريمة المنظمة تهديدا للبيئة وذلك باستغلالها الفراغ التشريعي القانوني البيئي للمتاجرة بالبقايا والنفايات النووية والكيميائية.

2.3: الجريمة المنظمة وتهديدات الأمن السياسي:

يعتقد المقتنعون بوجود مجتمع دولي فوضوي من المافيات الفوضوية-في مقدمتهم سوزان سترانج - أن الجريمة المنظمة من المرجح أن تمثل "التهديد الرئيسي للنظام العالمي في التسعينيات وما بعدها".²⁷ ويررون ذلك بأسس سلطة الدولة ذاتها التي أصبحت مهددة وعلى مستوى جميع القطاعات. وقد أكد مؤرخ المافيا إيزيا سالبس Isia Sales أن المنظمات الإجرامية لا تعمل على هامش مجتمعاتنا، بل على العكس من ذلك، تشكل هياكل سلطوية مرتبطة بالبنى الشرعية. وعلاوة على ذلك، تسعى هذه المنظمات إلى منافسة الدولة التي تعمل على تقويضها من خلال تقديم بدائل لإخفاقات الدولة، مستخدمة العنف والفساد لتحقيق ذلك.²⁸

لقد أصبح بإمكان هذه لمنظمات الإجرامية والسياسيين الفاسدين الدخول إلى الفضاء السياسي، وهذا بفضل الاقتصاديات الإجرامية، مما يقوض العملية الديمقراطية والأمن السياسي للدول. وقد كان هذا التغلغل والسيطرة النهائية على هذا الفضاء واضحا من أفغانستان إلى غواتيمالا وهندوراس. وقد كشفت فضيحة ما يسمى بالبارابوليتيكا parapolitical في كولومبيا في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عن قدرة الجماعات الإجرامية والميليشيات شبه العسكرية السيطرة على الحكومات المحلية للعديد من البلديات ورعت ما لا يقل عن ثلث أعضاء الكونغرس الوطني الكولومبي.²⁹

وغالبًا ما يحقق هؤلاء الفاعلون المرتبطون بالجريمة نجاحًا كبيرًا في العملية السياسية، حيث يمارسون نفوذهم من خلال وظائفهم الرسمية أو من وراء الكواليس.

ومن هذا المنطلق، يمكن للجريمة المنظمة عبر الوطنية أن تقوض أساس الحكم الديمقراطي المحايد. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تقلل الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية من قدرة الدولة على الحفاظ على سيطرتها على ما يجري داخل أراضيها، مما يقلل من سيادتها من التدخل الخارجي أو الداخلي ويقوض قوانينها المحلية. ونظرًا لأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والدولة كلاهما يعملان في مجال توفير الحماية، فإن هناك تنافسًا طبيعيًا بينهما يمكن أن يؤدي في بعض الأحيان إلى "عداء مستمر".³⁰

وتعتبر إيطاليا عينة لهذا النوع من التنافس، فقد شغل أعضاء المافيا الإيطالية تاريخيًا مناصب منتخبة واستثمروا في المرشحين لتأمين الحماية السياسية، وقد وُصفت "كوزا نوسترا" Cosa Nostra و "كامورا" Camorra و "ندرانجيتا" Ndrangheta و "ساكرا كورونا يونيتا" " Sacra Corona Unita بأنها "حكومة الظل" أو "دولة الظل" الإيطالية، وذلك بعد استيلائهم على الخدمات التي من المفروض أن تقدمها الدولة للمواطنين وهذا ما طعن في شرعية ومشروعية المؤسسات الرسمية الإيطالية.³¹

على الرغم من أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية لا تصبح في معظم الحالات الحكومة الوطنية، إلا أنها يمكن أن تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد البنية التحتية للحكومة، من خلال التحكم في الانتخابات والتعيينات الرئيسية وقرارات الاستثمار العام المهمة والسياسات الضريبية والتجارية.³² وتترتب عنه تضاؤل الثقة في السلطة واحترامها. ونتيجة لذلك، أصبح "الحكم غير الحكومي من القاعدة" شائعًا في العديد من البلدان، حيث لم تعد السلطات الحكومية الوطنية تحتكر وظائف الشرطة، وبدلاً من ذلك تحاول الجماعات غير المرخصة رسميًا تحديد المخاطر الناشئة والحماية منها.

والى جانب خطتها للتأثير من فوق على مستوى النخب والحكومة، كما أشرنا إليه أعلاه، تلجأ المنظمات الإجرامية³³ إلى محاولة التأثير من الأسفل (القاعدة الشعبية) وذلك من خلال الاستثمار على مستوى احتياجات المجتمع لكسب التأييد ثم الضغط على الدول، ومثل هذه السياسة متبعة خاصة في أوساط الفقراء من خلال تحسين برامج الحياة الاجتماعية و المدنية (سكنات، مستشفيات، الرياضة، الخ). كما أنها توفر وظائف ومهن مجزية وهذا ما يسمح لها بتجسد نموذجًا تنمويًا بديلاً قائمًا على نفس قيم النجاح الاجتماعي والسلطة والقوة، ولكن على أساس تجارة غير شرعية وهذا ما شهدته كل من أفغانستان وكولومبيا. ان مثل هذا التجذر والتغلغل الاجتماعي يضيفي المشروعية على وجودها من

خلال منحها الشعبية مما يسمح لها بتشكيل مجتمعات إجرامية للمحافظة على علاقة تكافلية مع الحكومة المركزية.

وفي الحالات التي "تستولي فيها الشبكات الإجرامية على وظائف إنفاذ القانون وتحتكر العنف على المستوى المحلي، فضلاً عن الانخراط في أنشطة التوزيع وتقديم الخدمات التي ترتبط عادة بالدولة، يمكن أن يتطور الاعتماد المحلي على الشبكات الدولية للجريمة المنظمة، مما يخلق مشاكل أمنية داخلية خطيرة"³⁴. علاوة على ذلك، فإن التداخل بين هياكل السلطة العامة والخاصة الناجم عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية يقلل من مساءلة الحكومة عن الإجراءات المتخذة.

لقد أثبتت الجريمة المنظمة قدرتها المتزايدة على التلاعب بالحكومات في الدول التي تشهد تغيرات سياسية واقتصادية عميقة، ويستخدم "غودسون وويليامز" مصطلح المافياوقراطيا³⁵. للإشارة إلى مشكلة شراء العصابات الإجرامية لقطاعات حاسمة في أجهزة الدولة وكسب النفوذ السياسي.

3-3: الجريمة المنظمة وتهديدات الامن الاقتصادي:

هناك مؤثران رئيسيان لتفحص الأثر الاقتصادي للجريمة المنظمة -التكاليف المتصلة بأنشطة الجريمة المنظمة، والفائدة التي تدرها أنشطة الجريمة المنظمة.

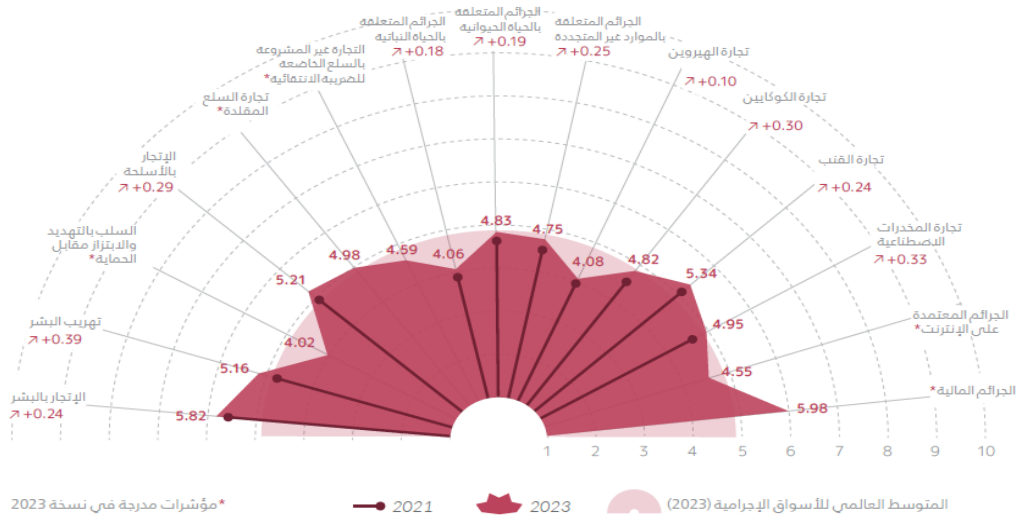
تُظهر البيانات أن الجريمة المنظمة تحصل على أكثر من 3 تريليون دولار سنوياً، وهو ما يعادل ضعف جميع الميزانيات السنوية العسكرية مجتمعة. وتبلغ قيمة التجارة في السوق السوداء في 50 فئة من 91 دولة ب 1.81 تريليون دولار، ولا يشمل ذلك الابتزاز والفساد وغسيل الأموال (بسبب طبيعتها المتداخلة). ومن بين تقديراتهم الإجمالية لتلك البلدان 339 مليار دولار للمخدرات غير المشروعة؛ و200 مليار دولار للمخدرات المزيفة؛ و186 مليار دولار للدعارة؛ و334 مليار دولار للمنتجات المقلدة.³⁶

تسبب الجريمة المنظمة بمختلف نشاطاتها خسائر معتبرة للاقتصاد الوطني والعالمي فعلى سبيل المثال يخسر العالم سنوياً 400 مليار دولار أمريكي بسبب الهجمات السيبرانية. وفي عام 2018 ارتفعت التكلفة الى ما يقرب من 600 مليار دولار أو 0.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بعد أن قدرت ب 445 مليار دولار في 2014.³⁷

تأتي الجرائم المالية في مقدمة الجرائم المرتكبة وفقاً لمؤشر الجريمة المنظمة لسنة 2022 -والتي لم تكن مصنفة في مؤشر 2021 -لتحل بذلك محل الإتجار بالبشر كالاقتصاد غير المشروع الأكثر انتشاراً في

العالم، وتتراوح بين الاحتيال والاختلاس، ما يسمح للمجرمين المنظمين بالتسلل إلى النظم الاقتصادية والمالية الرسمية. وبعد الجرائم المالية والإتجار بالبشر يأتي سوق تجارة القنب والسلاح كالثالث ورابع أكثر الأسواق انتشاراً على الصعيد العالمي. ويوضح الشكل الموالي ترتيب الأسواق الإجرامية الاقتصادية

الأسواق الإجرامية، المتوسطات العالمية، 2021 مقابل 2023



[extension://efaidnbnmnnnibpcajpcglcfindmkaj/https://globalinitiatives.net/wp-content/uploads/2023/](https://globalinitiatives.net/wp-content/uploads/2023/extension://efaidnbnmnnnibpcajpcglcfindmkaj/)

إن تزايد الموارد المالية للمنظمات الإجرامية بفضل سوق المخدرات غير المشروعة وشبكات غسيل الأموال يلحق أضرار وخيمة بإيرادات الحكومية ويجعل منها حسب "سوزان سترايج": "نموذج لحكومة مضادة تتحدى الدولة في مختلف أبعاد السلطة الهيكلية"³⁸. تهدد الاقتصادات غير المشروعة التي تعتمد عليها الجريمة المنظمة القطاع الاقتصادي الرسمي خلفاً بذلك آثار كبيرة ومعقدة، مباشرة وغير مباشرة، حيث يؤثر على كل شيء بدءاً من عائدات الحكومة إلى ثقة المستثمرين والتنمية الاقتصادية الشاملة.

تلجأ المنظمات الإجرامية إلى الفساد الاقتصادي لتحدي وتقويض مشروعية الدولة من خلال التغلغل والنفوذ في النظام النقدي للدفع الدولي الذي يتم بصورة كاملة بطريقة إلكترونية وفي وقت حقيقي (System Swift) وهذا ما سمح لها بالاستثمار في النظام الاقتصادي للدول وتحديه وخاصة في

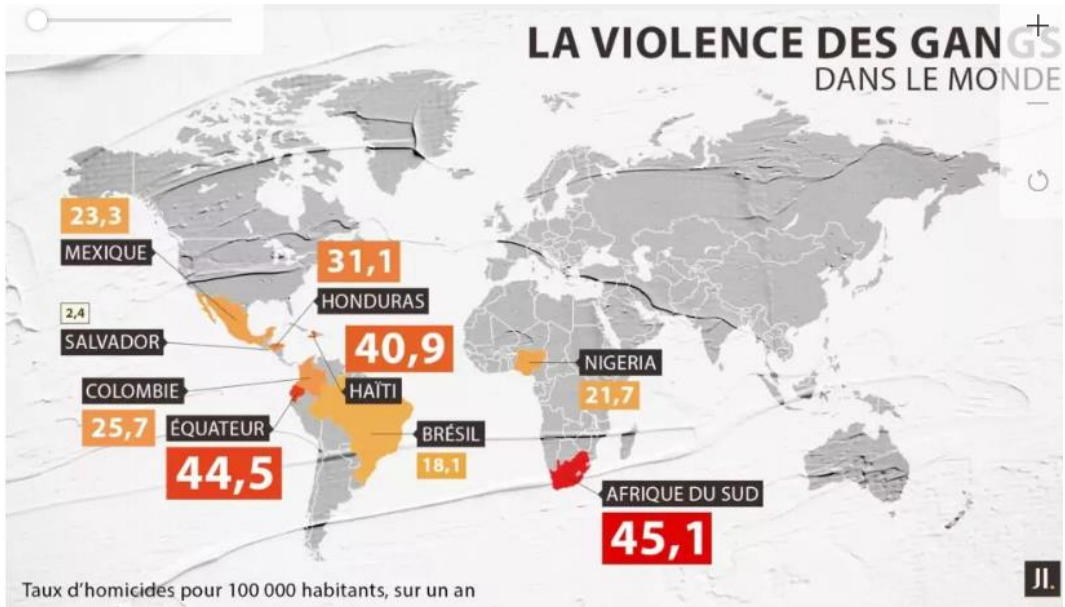
مجال المخدرات، وبما أن الأرباح المحققة من طرف المافيا خيالية ومن الصعب إخفاؤها فإنه من الضروري إدماجها في التدفقات المالية القانونية للدول، مما جعل هذه الأخيرة عرضة لمشكلة تبييض الأموال، ويقدر حجم تجارة المخدرات سنوياً وفقاً لتقرير منظمة النزاهة المالية العالمية لسنة 2017 بعنوان "الجريمة العابرة للحدود الوطنية والعالم النامي" بما يتراوح بين 426 مليار دولار و652 مليار دولار، مما يجعله ثاني أكثر الأسواق غير المشروعة ربحاً بعد سوق السلع المقلدة والمقرصنة، الذي يقدر بحوالي 1.13 تريليون دولار سنوياً.³⁹

ويتم ادراج هذه القيمة سنوياً في النظام المالي الدولي وهذا ما يخلق تداخل بين النظام الاقتصادي الرسمي -الشرعي- واقتصاد الجريمة المنظمة⁴⁰. وقد عززت الجنات الضريبية المتواجدة في العديد من الدول من فرص دمج المال الفاسد في الاقتصاد الشرعي، وأضحت هذه الملاذات الأمنة بمثابة تحدي حقيقي للدول. لقد تمكنت منظمات الاجرامية العابرة للدول من اكتساب الكثير من مقومات القوة خاصة الاقتصادية منها مما جعلها تتحدى الدول وتهدد أمنها واستقرارها وتطعن في شرعيتها ومشروعيتها. وفي هذا الصدد يقول بيتر لوفّا "Peter Lupha": "أن تغلغل المنظمات الإجرامية في النظام الشرعي والقانوني وفي القطاعات المشروعة يخترق معيار العدالة، يخل بالتوازن الاقتصادي ويقضي على قاعدة الانصاف. وعلى المدى البعيد فإن الحصانة الإجرامية ستخلق الحصانة السياسية التي تثير القلق، الرعب، الاضطهاد، العنف والاستبداد وبذلك تصبح الدول كمجرم غير مشروع، والنتيجة النهائية لذلك هي تمزيق المجتمع المدني والشعوب"⁴¹، وبدوره يرى "كريتان" "cretin" أن المنظمات الإجرامية ليست فقط مناقضة للدول بل مقاومة لها أو هي حكومات موازية لها⁴²، ويبرر ذلك بالتوجهات الاحتكارية لهذه المنظمات على المستوى الاقتصادي مثل امتلاك قطاعات مفتاحية في الاقتصاد الوطني، استغلال الخصوصية... إلخ، وهناك من ذهب أبعد من ذلك وتحدث عن تراجع حقيقي للدولة وهو حال "سوزان سترانج" والتي تعتبر أن فرضية تراجع وانكماش دور الدولة تم تأكيدها في جزء كبير من طرف منظمات المافيا، وتؤكد ذلك بعجز الدول على وقف انتشار وانتقال السلطة نحو المنظمات الإجرامية التي أصبحت تهدد وظيفتين جوهريتين كانتا في وقت سابق من اختصاص الدول وهما سلطة الدول في جباية الضرائب واحتكارها لاستخدام العنف المشروع في داخل إقليمها.

يتمثل طموح المجرمين عبر الوطنيين في أن يصبحوا نخبة محلية محترمة، للتسلل إلى الأنشطة التجارية والحكومية المشروعة، من أجل ضمان بقائهم وحمايتهم ومكانتهم الاجتماعية ونجاحهم التجاري، تصل عملية الاندماج هذه إلى نهايتها المنطقية عندما يستولي المجرمون المنظمون فعليًا على الدولة⁴³، وهذا بالضبط ما حدث في أجزاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشرق وجنوب أوروبا وجنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى خصخصة ليس فقط مرافق محددة وشركات عامة، بل وعناصر أساسية من الحكم، تتراوح بين الشرطة أو الجيش والرئاسة نفسها. وفي مثل هذه الحالات، يعمل المجرمون إما بموجب ترخيص غير رسمي من السلطة المدنية أو لا يمكن تمييزهم عنها. . . . وهذا يستلزم إزالة العقوبات السياسية مثل القضاء المستقل والصحافة الحرة

3-4: الجريمة المنظمة وتهديدات الأمن المجتمعي والفردى:

يمثل العنف المباشر للمنظمات الإجرامية التهديد الرئيسي لكل من السكان، المجتمع والدولة. فغالبًا ما يكون نشاط هذه المنظمات مصحوبا بالعنف خاصة الاتجار بالمخدرات مثل العنف ضد الأفراد والممتلكات للحصول على المال لشراء المخدرات، العنف الذي يصاحب تعاطي المخدرات والعنف الذي يُصاحب الاتجار بها، حيث تتقاتل عصابات الشوارع للسيطرة على مناطق نفوذها، وتحقيق الأرباح التي تُجنّبها السيطرة على منطقة معينة. ففي بعض البلدان مثل المكسيك، هايتي، الإكوادور، نيجيريا وجنوب أفريقيا تفلت مناطق بأكملها من سيطرة الحكومة، مما يعرض حياة السكان للخطر. وفي بلدان أخرى، مثل السلفادور أو هندوراس، اضطرت الحكومات إلى إعلان الحرب على العصابات وفرض حالة الطوارئ لمحاولة الحد من العنف، مع وجود مخاطر كبيرة لانتهاك الحريات العامة. وهكذا، لم تعد الحرب أو الدكتاتورية-في أجزاء كثيرة من العالم-هي المصدر الرئيسي للعنف الجماعي، بل هذه الجماعات الإجرامية التي تعتمد على الابتزاز، الاختطاف، القتل، الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية⁴⁴. وتجدد الإشارة إلى أن ما يقرب من 40% من جرائم القتل في جميع أنحاء العالم مرتبطة بالجريمة المنظمة. ووفقا لتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لعام 2023، تسببت بين عامي 2015 و2021 في مقتل حوالي 700 ألف شخص، وتوضح الخريطة الموالية معدلات القتل سنويا في الدول الأكثر عرضة لهذه الظاهرة.



Insight crime 2023, global initiative 2023 , Ocindex Acled

وبالإضافة إلى ذلك، تُدخل المنظمات الإجرامية العابرة للحدود مستوى أعلى من العنف في كل من الدول الأصلية والدول المضيفة. في بعض الأحيان، يصبح المواطنون الأبرياء ضحايا غير مقصودة لحروب داخلية أو صراعات على الخلافة. وفي حالات أخرى، يقع رجال الأعمال الشرعيون ضحايا للابتزاز. لا يقتصر دور المنظمات الإجرامية على خلق مناخ قمعي من العنف وانعدام الأمن فقط، بل إنها تنشر أيضًا ثقافة الخضوع وقبول النشاط الإجرامي في جميع هياكل المجتمع. هذه الثقافة بحد ذاتها تُسهم في ظهور واستمرار السلوك المعادي للمجتمع والظلم الصارخ. إن تشويه سمعة الدولة هو الخطوة الأولى والنتيجة المنهجية لأنشطة الفساد والتغلغل على غرار المافيا. من المفارقات أن السلطة العامة تفقد شرعيتها الكاملة بتواطؤها مع الجريمة، بينما يكتسب الفاسد هيبةً وسلطة. هذا "النزع للشرعية" الذي تُعرض له الديمقراطيات بشكل خاص، لأنها تقوم تحديدًا على فكرة أن المواطن هو المسؤول المطالب باستمرار بمحاكمة مُثله المنتخب. وفي هذا الصدد يقول "جان ماري بونتييه": "تفقد الدولة سلطتها بينما تُنظّم الجريمة نفسها لتتبوأ السلطة"⁴⁵، وتعبير أدق، تستولي المافيا على حق ممارسة العنف المشروع، مستبدلةً الدولة في وظائفها السيادية. ويتجلى ذلك في إقامة العدل وحفظ النظام من خلال "عدالة" المافيا.

ومع ذلك، فإن أخطر التهديدات للأفراد تأتي من المنظمات المتورطة في "الاتجار بالسلع البشرية". بحيث غالبًا ما يحاول المهاجرون الذين لا يملكون إمكانية الوصول القانوني إلى وجهتهم المنشودة، الدخول بشكل غير قانوني، واضعين أنفسهم تحت رحمة منظمات قاسية تفرض رسومًا باهظة، وتُخضعهم لحرمان كبير في الطريق، وفي حال عدم الدفع الفوري، تُجبرهم، إلى حد ما، على العمل في ورش عمل أو أنشطة شاقة مثل الاتجار بالمخدرات أو الدعارة.

تتداخل الهجرة غير الشرعية أيضًا مع البعد الرئيسي الآخر للاتجار بالسلع البشرية - وهو إساءة معاملة النساء والأطفال لأغراض العبودية الجنسية لطالما كانت تجارة الجنس عنصرًا أساسيًا في النشاط الإجرامي المنظم وفي الآونة الأخيرة، شمل الاتجار بالنساء من أوروبا الوسطى والشرقية للعمل كبغايا في هولندا ودول أخرى في غرب أوروبا. يُعدّ هذا النوع من الاتجار بالسلع البشرية، في جوهره، انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان وكرامة الإنسان الأساسية. وعندما يتعلق الأمر بالإساءة المنهجية للأطفال، فإنه يُعدّ من أشنع الجرائم. قد تكون هذه التهديدات بعيدة كل البعد عن التهديدات العسكرية التقليدية للأمن القومي، لكنها بالنسبة للضحايا أكثر إلحاحًا وأهمية من أي سيناريو يرسمه المخططون العسكريون، وتتطلب تكاليف باهظة في مجال الرعاية الصحية وإنفاذ القانون.⁴⁶

الخاتمة

في الختام وانطلاقًا مما تطرقنا إليه في العرض يتبين لنا أن الجريمة المنظمة ليست بظاهرة جديدة إلا أنها شهدت انتعاشًا وقفزة نوعية وعددية بعد الصراع البارد وهذا بفضل مجموعة من العوامل منها انهيار الاتحاد السوفياتي وما ترتب عن ذلك من فوضى وفراغ في داخله، الأزمات الداخلية في العديد من الدول والتي ترتب عنها فشل بعضها واختيار البعض الآخر، إلى جانب العولمة والتطور التكنولوجي اللذان سهل وسرعا عمل ونشاط المنظمات الإجرامية. وعليه تخلص الورقة البحثية إلى النتائج التالية:

- (1) لا يزال مفهوم الجريمة المنظمة يثير جدل كبير بين فقهاء القانون ومختصي علم الجريمة وباحثي العلاقات الدولية بخصوص ضبط تعريفه والتحديد الدقيق لمختلف نشاطاته والتهديدات التي يطرحها.
- (2) تمتلك المنظمات الاجرامية العابرة للدول قابلية للتكيف مع المستجدات الدولية من خلال تطوير ألياتها التنظيمية واستخدامها لأحدث التقنيات التكنولوجية وهذا ما سمح لها من تنوع نشاطاتها وتوسيع رقعتها الجغرافية لتصل الى كل القارات وتحول الى شبكة عالمية جد معقدة.

- (3) تنوع الجريمة لنشاطاتها واعتمادها على تكتيكات مختلفة مثل الفساد والعنف، يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الأمن الوطني بمختلف قطاعاته السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.
- (4) ان التاريخ العريق لهذه المنظمات جعلها تتغلغل في المجتمع مما أكسبها تجربة وحنكة المراوغة والتلاعب بالمجتمعات والحكومات وهذا ما يجعل من الصعب تحديد الاستجابات المناسبة لتهديداتها، في المعركة ضد المعاملات العالمية غير المشروعة عبر الحدود، وهذا ما أكدته ويؤكد الواقع.
- (5) تتغير أهداف الفاعل الإجرامي مع تغير مقومات قوته بحيث تحول من عدو للدولة يسعى إلى تحقيق السيطرة الاحتكارية حيث لا يقبل المنافسة لتحقيق الهيمنة الحصرية في مجالات العمليات إلى منافس يقبل التعاون المتبادل لتحقيق الأهداف المشتركة، ليصل في الأخير الى محاولة الحلول محل الدولة (الدولة الإجرامية).
- (6) وفرت العوالة فرص مواتية للمنظمات الإجرامية لتعزيز أنشطتها غير المشروعة. وتظل الحدود وإجراءات السيادة مهمة، ليس في عرقلة الأنشطة الإجرامية - إذ تتمكن هذه الجماعات من التحايل على ضوابط الحدود في أغلب الأحيان - بل في المقام الأول لأنها تعيق ردود فعل الحكومات على الأنشطة الإجرامية. تعمل المنظمات الإجرامية العابرة للحدود بسهولة عبر الحدود، مستغلة حقيقة أن الحكومة وأجهزة إنفاذ القانون لا تزال مضطرة للعمل في عالم ذي حدود. في الواقع، تُعتبر هذه المنظمات "جهات فاعلة حرة ذات تستغل مزايا متأصلة معينة مقارنةً بالجهات الفاعلة ذات السيادة المقيدة.
- (7) ينبغي تكثيف الجهود الوطنية والدولية من أجل محاربة هذا التهديد الذي يشكل عقبة في وجه التنمية والتقدم وضرورة الالتزام بالتعاون والتنسيق بين عدد كبير من الأطراف الدولية من دول، المجتمع المدني، مؤسسات دولية حكومية وغير حكومية والهيئات الإقليمية.
- قائمة المراجع:

¹ -Indice mondial du crime organisé. GENEVE: Global Initiative Against Transnational Organized Crime.2021 ,P12.

² -United nations convention against transnational organized crime and the protocol thereto. New York,; UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME. 2004

- ³ - Strange, s.. the retreat of state. Cambridge university press.1996. p92.
- ⁴ - Sterling, c. Thieves World: The Threat of the New Global Network of organised crime. Simon & Schuster. 1994.
- ⁵ - Dalinczuk, L.. Organized crime as a threat to national security. 2020.Consulté le 2025, sur <https://www.google.com/search?q=J.+Giraldo%2C+H.+Trinkunas%2C+>
- ⁶ - Lotspeich, R. Crime in the Transition Economies. Europe Asia Studies, 47(04), . 1995. p. 569.
- ⁷ - Adamoli, S.. Organised Crime Around the World. helsinki: European Institute for Crime Prevention and Control, affiliated with the United Nations. 1998.
- ⁸ - United Nation Office on Drugs.. An assessment of transnational organized crime in Central Asia . New york. 2006.
- ⁹ - Combet, s., & Glaurieux, p. (1994). la criminalité organisé sur le territoire de l'ex urss. IHESI.
- ¹⁰ - Conesa, P.. Les relations internationales illicites. La revue internationale et stratégique(43), 2001, p. 21.
- ¹¹ - United Nations Office on Drugs and Crime. "Effective Measures to Combat transnational organised crime. ONU. 2005.
- ¹² - Findlay, M. The Globalisation of crime. Cambridge university press. 1999. P192.
- ¹³ - Gambetta, D. "The Sicilian Mafia". Harvard University press. 1996.
- ¹⁴ - Harvey, R.. Global Disorder: America and the Threat of World Conflict. Carroll & Graf. 2003, p196.
- ¹⁵ - MaxG.Manwaring.. A contemporary challenge to state sovereignty. stratigique studies institute. 2007, p06.
- ¹⁶ - Berry, L., & Glenn E. , C.. Nations Hospitable to organized crime and terrorism. Library of Congress. 2003.
- ¹⁷ - Schulz, B., & Gutiérrez McDermid, R. What is the FTX scandal? How the celebrity-endorsed crypto giant collapsed into chaos. *USA TODAY*. 2022.
- ¹⁸ - Kenichi, O. *The Borderless World*. New York: collins. 1990.
- ¹⁹ - Kurtzman, J. *The Death of Money: How the Electronic Economy Has Destabilized the World's Markets and Created Financial Chaos Hardcover – January 1, 1993*.
- ²⁰ - Sabrina Adamoli, A. D. *organised crim around the world*. Helsinki: HEUNI. 1998.
- ²¹ - Petter hough, p293
- ²² - Friman, H. R. Just passing through: Transit states and the dynamics of illicit transshipmen. *Transnational Organized Crime*, 1995. pp. 65-83.

- ²³ - Petter hough, p293
- ²⁴ - Strange, S. *The retreat of the state*. Cambridge university press. 1996. P112-113.
- ²⁵ - Hobbes, T. *Léviathan*. follio. . 2000, p196.
- ²⁶ - Barry buzan, O. W.-2. *security. A new framework for analysis*. united states of America: Lynne rienner publishers. 1998. P23-27.
- ²⁷ - Susan Strange. 1996, p121.
- ²⁸ - Anne-Sophie Canto, J. C. *Le crime organisé, réalités et représentations. Cahiers d'etudes Romanen*, 2022., pp. .9-17.
- ²⁹ - Felbab-Brown, V, *Organized Crime, Illicit Economies, Civil Violence & International Order: More Complex Than You Think. Daedalus*(146), . 2017, pp. 98-111.
- ³⁰ - B. E. Hill's, f. P.. *The Japanese Mafia: Yakuza, Law, and the State*. Oxford University Press. 2003.
- ³¹ - Dickie, J. *Cosa Nostra: A History of the Sicilian Mafia*. Palgrave Macmillan. 2005.
- ³² - Godson, R.. *The political-criminal nexus and global security*. 1-20: Transaction Publishers. 2003.
- ³³ - Terry Terrifi, S. C. (s.d.).
- ³⁴ - Adamson, F. B. *Crossing Borders: International Migration and National Security*”. *International Security*, 31(01), 2006.p. 194.
- ³⁵ - Peter hough, p. (s.d.).p132.
- ³⁶ - *The millennium project* . (2019). Retrieved from council of the united nation university: <http://www.millennium-project.org/projects/challenges>
- ³⁷ - Paganini.p. *cybercrime and the underground market*. 2019, Récupéré sur : <https://resources.infosistitute.com/cybercrime-and-the-underground-market>.
- ³⁸ - Susan Strange. 1996, p110.
- ³⁹ - Tharoor, A..*Global Drug Trafficking Market Worth Half a Trillion Dollars*. 2017.Consulté le 07 28, 2025, sur <https://www.talkingdrugs.org/report-global-illegal-drug-trade-valued-at-around-half-a-trillion-dollars/>
- ⁴⁰ - Charles Philippe David, l. g.. *Charles Philippe David : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégies*. Paris: presses de sciences politiques.2000. P107.
- ⁴¹ - Peter A-Lupha, l. P.-4. spring). *transnational organised crime versus the nation state. transnational organised crime*, 1996, 2(1), pp. PP4-43.
- ⁴² - Therry cretin, l. p. *mafia du monde, organisations criminelles internationales : actualité et perspectives*. paris: puf. 1997.
- ⁴³ -Harris, R.. *Political Corruption*,2003.p193.

⁴⁴ - K.Barzegar, G. *Mafias,Gangs,CarteLS La grande violence qui echappe a la justice transitionnel*2024, 09 19.. Récupéré sur <https://www.justiceinfo.net/fr/136018-mafias-gangs-cartels-grande-violence-echappe-justice-transitionnelle.html>

⁴⁵ - Jean_Marie Pontier. *les rapports entre criminalité organisée et ordre politique* . presse universitaire d'aix Marseille. 1997.

⁴⁶ - William, P*Transnational organised crime* (Vol. 1). Hardback.. 2004. Récupéré sur chrome extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/SWILLIAMS.PDF